

انظر الاصل و تيمم ولم يعد شخصي **حاضر اسم** فاعل حاضر ونعت
 بعمله **ص** الحاضر اسم من المرض ووجه الصلاة **حاضر** ونعت
 بجملة **تعتبر** الجنائز على الحاضر الصحيح بان لم يوجد محصل غيره
 خشى تغيرها بتأخيرها لوجوده ومعصوم الصغرى منع تيممها
 حد محصل غيره فاله والحد ذكر من الاستعجال في الجنائز بين التيمم
 وغيرها صرح به بالتفصيل وتيمم عليه ابن بشير وابن الحاجب وغير
 هما وفيه به سند المدونة فلا يفتى لا غرض ابن جرون على ابن الجار
 بل انه تيمم فيها ابنه بشير ولم يفرق في المدونة انظر الاصل **وتيمم** ولم
 يعد حاضر **ص** الصلاة **فرض** ما التمس على المشهور ونعت فرض **ص**
 صلاة **الجمعة** يعني ان الحاضر الصحيح اذا خشى جواز الجمعة لا يمس
 لها وهذا قول اشبهه قال في التوضيح وان فعل لم يجز وهو كذا
 انه ذهب وقال ابن القصار يتيمم كذا اذا خشى الجواز وفيه
 لغ سند في انكار التيمم باخر في الجمعة وظل انه مخالف للماجاز
 قال ابن الخيد يدل عليه نخل الخ والموازي وغيرهما ان محل الصلاة
 في اذا خشى بالاستعمال الماء جواز الجمعة مع وجود الماء والتمس
 ربتن كذا ليصلي الظهر بوضوءه وقبل يتيمم ويدركه وامر الصلاة
 فرض التيمم لعقد الماء وكان بحيث اذا ترك الجمعة صل الصلاة
 بلا تيمم ما تيمم الصلاة ولا يدعها ثم قال وحاصله ان الصلاة
 ضرر الصحيح لا يتيمم الا لشدة وجب عليه ولا يجد له عند
 اذا حضرت الجمعة وهو لا يجد ماء يصل به الظهر على نفسه
 وانتكاه فلا يتم الصلاة لاسيما على الرجح انما فرض يوم
 وان كان يجد الماء عند صلته الظهر اخر كانه له مجبة عن التيمم
 حينئذ لكن وقع في التوضيح في باب الجمعة ملاحظه ان الجمعة
 لا تصلى بلا تيمم مطلقا كذا في هذا ونصه ومن لم يترجم في الصلاة
 عذره قبل صلاة الناس الجمعة تجعل الظهر كالمريض وال
 محبوب والابن من الماء ام **وهو الاصل** تنبيه على ان
 معصية شح اعداد ان تيمم المسافر والحاضر الصحيح مشرو
 باحد من يسا بقوله **ان عدم** ففتح العجبي ومفسر الصلاة
 الموليا

الحاضر لا يتيمم
 الا لشدة وجب عليه

المهم لتيسر له فقد ولم يجد المسافر والحاضر الصحيح **ماء**
 حفيظة او حكيما بل ان وجد له ماء مملوكا للغير او متسليا
 للشرب فاعنه او مشكوكا به فموند مسبلا لخصوص الشرب او الاقلام
 في شرب ونعت ماء بقوله **كاجيل** اسم فاعل تعجب للظهور في الطول
 بته كبر او صغر **له** للبراضى وفشى اعداده شرب وشمل منصرفه
 ثلاث صور الاولى عدم الماء بالخليفة الثانية وجود ماء لا يقع الو
 ضوء في حقه المحدث الحدث الاصح وماء لا يقع للوضوء والاعمال
 في حقه المحدث الحدث الاصح الثالث وجود ماء يقع للوضوء
 دون الغسل في حقه المحدث الحدث الاصح والحكم في الجميع مساره
 كذا قال الرضى قال في النواحي قال على بن زيد لا يجب مسافر
 اغتسل بماء مع من الماء وصلح فيبقى عليه قدر الدرهم ولا يجزئه
 ولا يتيمم ويعيد الصلاة وقال ابن رشد وقد اتفقنا على وارسو
 حبيبة على ان ما وجد ماء لا يقع الكفارة انه يترحم ويتيمم
 وقال الفرصى والخير اعنى ما وجد الماء ان يجد منه
 ما يقع الكفارة فان وجد اقل من الكفاية تيمم ولم يستعمل
 ما وجد منه هذا قول مالك واصحابه وبه الاصل تنبيه
ت او ان خلافا لانه تخفف او كمن المسافر والحاضر
 الجميع بسبب استعماله الماء من الصلاة في الحدث
 لم يجد له وجب عليه محدودا ومجوعون خلافا **عكش** يعني
 الكلاء مصدر عكش بكسر هاء ضاروا العلاء على حيوان **معتزم**
 اسم مجعول له حرمة ان حرمة الشارح قتله من كذا في
 معصوم او دابة او كلب ما دون في الخطا في قال في المدونة
 واذا خاف العكش ان تؤخر به لمع تيمم روى ابن داود عن الماء
 يخاف العكش خاف الموت او الضر يتيمم بالحزب والفسى
 كمال العلم ابن رشد في حقه قال غيره من العكش في حقه على جميع سواء
 ابن بشير وكذا غيره على حيوان غير زاد من ابن عوف ان لم يكن